«المحل» على الظرف، و«الصفة» على الجار والمجرور[1].

قلت: إن الكوفيين لم يلتزموا بالمصطلح التزاماً تاماً فكما أشرنا إلى أن الفراء قد ميز بين «المحل» و«الصفة» نراه يساوي بينهما من غير تمييز كما في قوله: «وإذا رأيت الاسم مرفوعاً بالمحالّ مثل عندك، وفوقك، وفيها، فأنّث وذكّر في المؤنث، ولا تؤنث في المذكر، وذلك أن الصفة لا يقدر فيها على التأنيث كما يقدر في: قام جاريتك، على أن تقول: قامت جاريتك، فلذلك كان في الصفات الإجراء على الأصل»[2].

ونجد «الصفة» لدى ثعلب، ولكنه يجعلها خاصة بظرف المكان فأما ظرف الزمان فيُسميه «وقتاً»، قال: و«الأوقات» تضاف ولا تضاف، فتقول: زيد ضارب اليوم عمراً»[3]. وهو يجعل «الصفة» للجار والمجرور إذا كان محلاً للاسم، قال: «. . . . حيث رفعوا بها شيئين، لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا: حيث زيد عمرو، فالتأويل: مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو»[4].

وتبع أبو بكر بن الأنباري أبا العباس شيخه فجعل ظرف الزمان «وقتاً» وظرف المكان «صفة»[5] أو «محلاً»[6].

أقول: كأن الكوفيين لم يطمئنوا إلى النظر الدقيق في وضع المصطلح فقولهم: «وقت» لظرف الزمان فيه سعة وافية، وليت السعة في

---

(١) معاني القرآن ١/١١٩.
(٢) معاني القرآن ١/٣٦٢، وانظر ١/٢٨، ١١٩.
(٣) مجلس ثعلب ص ١٧٥، وانظر ٦٤، ٢٦٦، ٣٠٨، ٥٢٣.
(٤) المصدر السابق ص ٥٨٨.
(٥) المذكر والمؤنث ص ٢٢٣، ٢٢٤، ٤٠٥.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٦٥.